

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الاثنين

18 ربيع أول 1440 - 26 نوفمبر 2018





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4



بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة «حقوق الإنسان» تُعرف بـ «نظام الحماية من الإيذاء».. وآلية التعامل مع البلاغات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ربيع أول 1440هـ - 26 نوفمبر 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1688140>

«عكاظ» (النشر الإلكتروني) أطلقت هيئة حقوق الإنسان مقطعاً مرثياً توعوياً يعرف بنظام الحماية من الإيذاء، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة.

وعرفت الهيئة الإيذاء بأنه «كل شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية يرتكبه شخص تجاه آخر، متجاوزاً بذلك حدود ما له من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية».

وأوضحت هيئة حقوق الإنسان أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والأمن العامة ممثلاً بالشرطة، تتوليان تلقي البلاغات عن حالات الإيذاء.

وأوضحت أنه إذا تلقت الشرطة بلاغاً عن حالة إيذاء فإن عليها اتخاذ ما يدخل ضمن اختصاصها من إجراءات، وإحالة البلاغ مباشرة إلى الوزارة، أما إذا كانت الحالة خطيرة، فعلى الوزارة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بما في ذلك إبلاغ الحاكم الإداري أو الجهات الأمنية المعنية لضمان سلامة من تعرض للإيذاء، بما في ذلك نقله أو نقل المعتدي -إذا لزم الأمر- إلى مكان الإيواء المناسب حتى زوال الخطر.

وأضافت الهيئة: إذا تبين للوزارة أن التعامل مع حالة الإيذاء يستلزم التدخل العاجل، أو الدخول إلى المكان الذي حدثت فيه واقعة الإيذاء، فلها الاستعانة بالجهات الأمنية المختصة، وعلى تلك الجهات الاستجابة الفورية للطلب، وإذا رأت الوزارة أن واقعة أي إيذاء تشكل جريمة فعليها إبلاغ جهة الضبط المختصة نظاماً لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة.

وأكدت هيئة حقوق الإنسان أن كل من ارتكب فعلاً شكّل جريمة من أفعال الإيذاء، فإنه يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال، ولا تزيد على 50 ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ودعت الهيئة كل من يطلع على حالة إيذاء إلى تبليغ أي من الجهات التالية: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (مركز بلاغات العنف والإيذاء على الرقم 1919)، الشرطة على الرقم (999).

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الصمغاني: تساهم في استقرار سوق العمل وتوفير بيئة عمل آمنة وجاذبة

34 محكمة ودائرة تدرش القضاء العمالي في المملكة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ربيع أول 1440 هـ - 26 نوفمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613152>

رياض - «الحياة» | منذ 16 ساعة في 25 نوفمبر 2018 - آخر تحديث في 25 نوفمبر 2018 / 14:22
أعلن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمغاني اليوم (الأحد)، اكتمال منظومة القضاء المتخصص بإنشاء المحاكم العمالية ومباشرة اختصاصاتها المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية بالنظر في القضايا العمالية.

وقال الصمغاني، الذي دشّن بدء العمل في المحاكم العمالية، إن المرحلة الأولى ستشهد افتتاح سبع محاكم عمالية في: الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، وأبها، والدمام، وبريدة، والمدينة المنورة، إضافة إلى 27 دائرة عمالية في مدن ومحافظات المملكة، وتسع دوائر عمالية للاستئناف في ست محاكم استئناف، يعمل فيها 139 قاضياً متخصصاً، إضافة إلى 99 ملازماً قضائياً.

ولفت وزير العدل إلى أن هذا الإطلاق يمثل «أهمية كبيرة في استقرار سوق العمل السعودي، والإسهام في توفير بيئة عمل آمنة وجاذبة، والمساعدة في تحسين القطاع الاستثماري في المملكة، لتكون بيئة نموذجية، بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030».

وأكد وليد الصمغاني حرص الوزارة أن تكون بيئة القضاء العمالي «رقمية بالكامل، لتكون مرتكزا وأنموذجاً يحتذى به في باقي الأقضية التي ستكون رقمية بالكامل»، مشيراً إلى أن اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي من المجلس الأعلى للقضاء «جاء وفقاً لمعايير دقيقة تركز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، مع مراعاة الخبرة القضائية». وأوضح أن المرفق العدلي يشهد «نقلة نوعية» هدفها النهوض بهذا المرفق المهم بما يخدم المستفيدين، ويجدد تأكيد القيادة في تطبيق مبدأ تحقيق العدالة وإعادة الحقوق في هذه الدولة المستمرة في تطبيق هذا المبدأ العظيم الذي به تنهض الأمم ويستدام نموها.

وتقدم وزير العدل بالشكر للمسؤولين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعلى رأسهم الوزير المهندس أحمد الراجحي، على جهودهم في الشراكة بين الوزارتين، مؤكداً أن فكرة القضاء المتخصص ستسهم في رفع كفاية منسوبي هذه المحاكم، واستقرار المبادئ القضائية وإطلاع المتخصصين والمهتمين على كل ما يستقر من مبادئ وسوابق قضائية. وأكد استمرار وزارة العدل في تطوير العمل القضائي والتوثيقي ودعمه بالمبادرات النوعية التي ستضمن مزيداً من التقدم والتطور، داعياً المتخصصين والمتخصصات كافة للمساهمة في ذلك عبر قنوات التواصل المتاحة والمعلنة، وقال: «نحن نسعد بمشاركتهم لنا في مسيرتنا الطموحة، ونؤكد أننا نهتم بأي مقترح مقدم يساهم في تقدم العمل وتطويره».

وأشار إلى أن نظام القضاء نص على تخصيص القضاء العام في محاكم الدرجة الأولى نوعياً، ما يساعد بشكل كبير في تحقيق العدالة الناجزة والفصل في الخصومات بسرعة لا تؤثر في جودة الحكم القضائي ومضمونه، كونها تنتظر قضايا ذات وحدة موضوعية يعني بالضرورة سرعة الفصل في المنازعات المنظورة أمامها.

ونوه الصمغاني «باستمرار هذه الدولة منذ تأسيسها وحتى عصرنا الحاضر عصر التنمية الشاملة والموارد المستدامة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده، في تطوير القضاء والعناية في مكوناته وتحديث إمكاناته بما يتواءم مع طبيعة النهضة المختلفة التي عاشتها المملكة، في ضوء ما جاء في الشريعة الإسلامية ريعية العدل والإنصاف وحماية الحقوق».

الرياض: 3227 مريضاً يستفيدون من الرعاية المنزلية خلال أكتوبر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 ربيع اول 1440 هـ - 26 نوفمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613174>

الرياض - صديق البخيت | منذ 7 ساعات في 25 نوفمبر 2018 - آخر تحديث في 25 نوفمبر 2018 / 18:41
بلغ عدد المرضى الذين استفادوا من برنامج الرعاية الصحية المنزلية في منطقة الرياض خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، 3227 مريضاً، وسجل عدد المرضى المسجلين بالبرنامج في الفئة العمرية من 14 سنة أو أقل 21 مريضاً، والفئة من 14 وأقل من 65 سنة 1277 مريضاً، أما عدد المرضى للفئة من 65 سنة فأكثر فبلغ 1929 مريضاً. وأوضحت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة الرياض، أن خدمات الرعاية الصحية المنزلية تشمل خيارات الجروح، والتغذية باستخدام الأنابيب، ومتابعة السكر وضغط الدم، وإجراء التحاليل والقسطرة البولية، والدعم النفسي والاجتماعي، ومتابعة العلاج النفسي والاجتماعي، وتقديم خدمات التوعية الصحية للمرضى وأسرهم. وبيّنت أن البرنامج يعتمد على مجموعة من الأنشطة والخدمات الطبية (علاجية، وقائية، تأهيلية وتوعوية واجتماعية) التي تقدم لفئات معينة من المرضى بين أهليهم وذويهم في أماكن إقامتهم وفق معايير محددة وآلية عمل من خلال فريق طبي مؤهل لهذا الغرض. يذكر أن إدارات وأقسام الرعاية الصحية المنزلية في المناطق والمحافظات توفر الرعاية للمرضى بمشاركة أفراد عائلاتهم، وكل ما يحتاجه المرضى من أدوية ومستلزمات وأجهزة بحسب الإمكانيات والأنظمة.



تدشين مركز رضا الموظف في "هيئة الغذاء"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ربيع ازل 1440 هـ - 26 نوفمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1720696>

دشن الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء د. هشام الجضي مركز رضا الموظف، الذي يهدف إلى توفير وتسهيل الخدمات للموظفين في مقر العمل. وأوضح الدكتور الجضي أن مركز رضا الموظف يأتي ضمن اهتمام الهيئة بتوفير بيئة عمل مثالية ورفع معدل رضا الموظفين، ما يساهم في تعزيز الأداء وتميزه. ويعمل المركز على توفير احتياجات الموظفين، لتحقيق التوازن بين حياتهم الشخصية وبيئتهم العملية، إضافة إلى الاهتمام بتعزيز الصحة العامة للموظف وعائلته، والعمل على جعل بيئة عمل الهيئة الأفضل وصولاً إلى تحقيق أعلى المعدلات لرضا الموظف. ويضم المركز فرقاً عدة لخدمة منسوبي الهيئة، مثل فريق رضا الموظف، فريق خدمات السفر، فريق الرعاية الصحية، وفريق العناية.



مبادرة المسنين وذوي الاحتياجات تجدد الدعوات لإعادة الإشارات بالطائف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ربيع أول 1440 هـ - 26 نوفمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/600847>

سعيد الزهراني - الطائف

دشن أمين الطائف المهندس محمد بن هميل آل هميل بمكتبه بالنسليم خدمة بطاقة «معان» وهي مبادرة إنسانية تهدف لتسهيل حصول كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والجنود المرابطين على كافة الخدمات البلدية بيسر، وسلم آل هميل عددًا من المواطنين هذه البطاقة ضمن سعي الأمانة لتسريع خدماتها لهذه الشريحة الغالية من المجتمع. وأوضح مدير العلاقات العامة بأمانة الطائف فايز الثبيتي أن البطاقة تخدم ثلاث شرائح: ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن والعجزة، والجنود المرابطين على ثغور الوطن، حيث تقدم البطاقة التسهيلات اللازمة للمراجعين كما تعمل على تذليل كافة العقبات التي تعترض هذه الفئات وتوفر لهم الراحة وإنجاز المعاملات بيسر وسهولة. يذكر أن الأمانة ألغت في وقت سابق عشرات الإشارات المرورية مما حرم كبار السن والفئات الخاصة من طرق المشاة التي كانت موجودة في نطاق الإشارات المرورية، وسط مطالبات متكررة لبعض الأهالي بإعادة تشغيل الإشارات وزيادة المطبات بالشوارع.



الخدمة المدنية: لدينا 39 ألف وظيفة شاغرة بسبب نقص الكفاءات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ربيع أول 1440 هـ - 26 نوفمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/600858>

جابر المالكي - الرياض

كشفت تقرير لوزارة الخدمة المدنية عن وجود (39,962) وظيفة شاغرة يتم الإعلان عنها طوال العام بسلم الوظائف الصحية ويتعذر شغل نسبة عالية منها لعدم توفر الكفاءات المناسبة من المواطنين والمواطنات، وأكدت الوزارة في تقرير لها اطلعت «المدينة» عليه أن ترشيح المواطن المؤهل عليها فور تقدمه «توظيف مباشر»، وتوزعت هذه الوظائف على 3142 وظيفة طبيب استشاري، و4140 طبيبًا نائبًا، و4923 وظيفة طبيب مقيم وبين تقرير الوزارة أن عدد الوظائف المشغولة بغير السعوديين (60,386) وظيفة منها أكثر من 43 ألف وظيفة بسلم الوظائف الصحية، يشغل الرجال منها 17 ألفًا و262 والنساء 26 ألفًا و124 وظيفة. من جانب آخر أكد تقرير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تناقص أعداد السعوديين الخارجين من سوق العمل، وأبرز نجاح الوزارة في قراراتها وبرامجها ومبادراتها، وكشفت الوزارة عن

مساهمة سياسة التوطين بالحد من خروج القوى العاملة السعودية من سوق العمل، حيث خفض القرار الوزاري الصادر في غرة جمادى الأولى من العام 1438 والذي يحظر على المنشآت العملاقة والكبيرة والمتوسطة فصل السعوديين بشكل جماعي لأي سبب كان دون إخطار مسبق لمكتب العمل المختص مما أدى إلى تقليص عمليات الفصل الجماعي وإعادة المفصولين دون وجه حق. وأكد التقرير مدى فاعلية سياساتها في الحد من فصل السعوديين وتشجيع منشآت القطاع الخاص على زيادة نسبة توطين وظائفها حتى في ظل اضطرابها لتقليص حجم توظيفها، وبين التقرير أن حالات الاستبعاد التي قد وصلت لأعلى مستوى لها في العام 1437 بوصولها إلى (38,348) عاملاً تراجعت وكانت في تناقص وبارتباط زمني واضح مع تنفيذ برامج ومبادرات وقرارات الوزارة بحيث انخفض إجمالي عدد المستبعدين في العام 1439هـ إلى (20,377) عاملاً.



تسليم كبار السن بطاقة معان بالطائف

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 ربيع أول 1440هـ - 26 نوفمبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=353687&CategoryID=5

الطائف: سلطان الحارثي 2018-11-25 8:58 PM

دشن أمين الطائف المهندس محمد آل هميل، في مكتبه بالنسيم، خدمة بطاقة «معان» وهي خدمة إنسانية، وبادرة تهدف إلى تسهيل حصول كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والجنود المرابطين على الحدود كل الخدمات البلدية بيسر. وقام آل هميل، بحضور رئيس مجلس إدارة جمعية الطائف لذوي الاحتياجات الخاصة الدكتور سعيد الزهراني بتسليم عدد من المواطنين هذه البطاقة، ضمن سعي الأمانة إلى تسريع تقديم خدماتها لهذه الشريحة الغالية من المجتمع. وأوضح مدير العلاقات العامة بأمانة الطائف فايز الثبيتي، أن البطاقة تخدم 3 شرائح من المجتمع: ذوو الاحتياجات الخاصة، وكبار السن والعجزة، والجنود المرابطون على ثغور الوطن، إذ تقدم البطاقة التسهيلات اللازمة للمراجعين، كما تعمل على تذليل كل العقبات التي تعترض هذه الفئات الغالية وتوفر لهم الراحة وإنجاز المعاملات بيسر وسهولة. وبينت الأمانة أن هذه الخدمة تأتي ضمن سلسلة من الخدمات التي تطلقها الأمانة للتسهيل على المراجعين وتوفير الوقت وتقليص خطوات إنجاز المعاملات، ضمن جهود الأمانة في تحقيق رؤية المملكة 2030، وإنفاذا لتوجيهات وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبداللطيف عبدالملك آل الشيخ، بتوفير كل الخدمات والتسهيلات لأصحاب الهمم وكبار السن والجنود المرابطين على الحدود.



"تعليم الرياض" تنفي شائعة فصل المعلم المعتدى عليه بإحدى المدارس الأهلية

"الغامدي": ماضون في اتخاذ الإجراءات النظامية لحفظ الحقوق ومحاسبة المخطئ

المصدر: جريدة سبق الاثنين 18 ربيع أول 1440 هـ - 26 نوفمبر 2018م

<https://sabq.org/JyMLgZ>

نفت إدارة تعليم الرياض ما تداولته عدد من منصات التواصل الاجتماعي حول قيام إحدى المدارس الأهلية بفصل معلم إرضاء لولية أمر بعد أن اعتدت وتلفظت عليه. وأوضح المتحدث الرسمي لتعليم الرياض علي الغامدي لـ"سبق" أنه لا صحة لما ذكر، والمدرس لا يزال يعمل بمدرسته كما هو. وكانت عدد من منصات مواقع التواصل الاجتماعي قد تحدثت عن عزم المدرسة فصل المعلم بعد الحادثة التي دارت فصولها الأسبوع الماضي، وهو ما نفتته إدارة تعليم الرياض. يُشار إلى أن الغامدي قد كشف في وقت سابق عن الحادث موضحاً أن لجنة عاجلة وقفت على المدرسة، وأخذت الإفادات اللازمة، واتضح من خلال النتائج الأولية قيام ولية الأمر بالاعتداء والتلفظ على المعلم وبعض منسوبي المدرسة. وأضاف الغامدي بأن إدارة التعليم تؤكد رفضها التام تعريض البيئة التعليمية ومنسوبيها لأي إساءة أو تصرف يحد بها عن أداء الرسالة المنوطة بها، مشيراً إلى أن الإدارة ماضية بكل حزم في اتخاذ كل الإجراءات النظامية لحفظ الحقوق لأصحابها، ومحاسبة المخطئ، وفق الإجراءات القانونية المتبعة.



توظيفهم خطأ (صعبة قوية)؟!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ربيع أول 1440 هـ - 26 نوفمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/600786>

خالد مساعد الزهراني

*جاء التعيين على البند؛ كحل مؤقت، تمهيداً للتثبيت على وظائف رسمية، بأرقام وظيفية تتناسب وما يحمله الموظف من مؤهلات، هي من يحدد موقعه، وراتبه.
*إلا أن الذي حدث، ورغم صدور أوامر ملكية كريمة، بتثبيت موظفي البنود والعقود والمستخدمين، نجد من هم اليوم من يناشدون بالتثبيت، أسوة بمن تم تثبيتهم ممن يحملون نفس مؤهلاتهم.

*ولاشك أن مناشداتهم تنطلق من معطيات واقع بيئة عمل تفتقد للأمان الوظيفي، والذي قد يُحيل موظف البند إلى (موظف سابق)، رغم ما يظهره من تقانٍ، وصبر في الوفاء بمتطلبات واحتياجات وظائفهم.

*تلك الوظائف التي لا تتناسب وما يحملونه من مؤهلات، لا من حيث طبيعة العمل، أو الراتب، والمسمى الوظيفي، حيث مسمى عامل أو مستخدم بمؤهل جامعي.

*وهو ما أوقع عليهم تكاليفات بأعمال تأخذ في اعتبارها المسمى الوظيفي، وتغفل المؤهل العالي، ومن يقترب من واقع موظفي البنود والعقود والمستخدمين، سيصدم بواقع ما يكلفون به من أعمال، كحال موظفة جامعية تكلف بمراقبة دورات الماء -أجلكم الله-، وقس على ذلك قصصاً موجهة من معاناة موظفي البنود الذين يناشدون منذ ما يزيد عن سبع سنوات، بالتثبيت على سلم الوظائف المدنية، بما يناسب مؤهلاتهم وخبراتهم، ورغم ذلك يأتي صوت وزارة الخدمة المدنية، بمثابة القشة التي قصمت ظهر موظفي البنود، حيث إيضاح السبب في عدم تثبيتهم، أنه راجع إلى كون توظيفهم (خطأ!) *ورغم ما يمثل ذلك الإيضاح من استفزاز، إلا أنه يثير في ذات الوقت تساؤلات كثيرة، حيث بعد سبع سنوات تم إغفال معاناة موظفي البنود من افتقارهم للأمان الوظيفي، وراتب مقطوع في متوسط (3000 ريال)، منزوع البدلات والعلاوات، لا يفي باحتياجات الفرد، فكيف بمن يعول أسرة منهم؟ وهم كثر.

*فضلاً عن أوامر ملكية كريمة، قضت بتثبيت جميع موظفي البنود والعقود والمستخدمين، إلا أن من موظفي البنود والعقود والمستخدمين من لم يُشمل بذلك، لأسباب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، كما هي صدمة: توظيفكم خطأ!

* فيما يظل الأمل بلا حدود في: (أبشروا بالخير)، التي أسمعها لهم خادم الحرمين الشريفين سلمان الحزم -حفظه الله-، الأمل الذي يجعلهم يتعايشون مع واقع البنود، رغم مرارته، وشدة حاجتهم للخلاص منه، بالتثبيت بما يناسب مؤهلاتهم وخبراتهم، وعلمي سلامتكم.



خفض انتظار مواعيد المستشفيات .. مسألة ملحة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 18 ربيع أول 1439 هـ - 26 نوفمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/11/25/article_1495601.html

سعود بن هاشم جليدان

يتعرض البشر إلا ما ندر لعوارض صحية تتطلب إجراء الفحوص الطبية، وفي حالة تأخر الحصول على الخدمات الصحية قد تسوء العوارض المرضية وتزداد معاناة المرضى وتتصاعد تكاليف الرعاية الطبية التي يتحملها المجتمع. وقد ألمت بي قبل فترة بعض الأعراض المرضية، فراجعت أحد المستشفيات الحكومية لأخذ موعد لمقابلة الطبيب، فأعطيت واحداً بعد ستة أشهر. حاولت إقناع الموظف المسؤول بتقديم الموعد لأن فترة الانتظار هذه طويلة، فرد علي أن عدد المختصين قليل ولا يستطيع تقديم الموعد. بعد عدة أشهر أخطأت في قراءة تاريخ مواعيدي فراجعت المستشفى بعد الموعد المحدد بعشرة أيام، فأخبرني موظف الاستقبال أن الموعد قد فات. فحاولت أخذ موعد جديد للحالة نفسها، لكن أخبرني الشخص المسؤول أن علي الانتظار لمدة عام للحصول على موعد آخر بعد الموعد السابق. ويشير هذا إلى أن معضلة انتظار مواعيد الزيارات الطبية في المستشفيات العامة لا تتحسن، بل تزداد سوءاً مع مرور الوقت. وهذه ليست حالة فريدة ومنعزلة يمكن التغاضي عنها، لكنها معضلة شائعة في المستشفيات العامة التي تعاني ضغوطاً شديدة على خدماتها. تزداد الضغوط على الموارد الصحية في دول العالم، إما لنقص الطواقم الطبية البشرية بشكل عام والكفاءة بشكل خاص، أو نقص البنية الأساسية اللازمة، أو الاثنين معاً. ويحتاج توفير الاثنين إلى مبالغ طائلة وجهود مضنية ووقت طويل. وترتفع تكاليف الرعاية الصحية في دول العالم باستمرار بسبب الرغبة في توفير رعاية طبية جيدة وتحسين مستوياتها باستمرار، ولارتفاع معدلات الشيخوخة ومتوسطات أعمار السكان، وبسبب تضخم تكاليف الرعاية الصحية بمعدلات تفوق معدلات التضخم العامة في الاقتصاد. ولكن هذا لا يعني استحالة خفض معدلات نمو تكاليف الرعاية الصحية، حيث يمكن خفض معدلات نمو التكاليف بعدد من الطرق، من أبرزها التركيز على الصحة الوقائية، وتوفير خدمات الكشف الصحي المبكر والدوري. تزداد ضغوط مواعيد الزيارات الطبية في المدن الطبية والمستشفيات الكبيرة، خصوصاً

المنتمعة بسمعة جيدة. وتعمل العيادات الطبية الخارجية في معظم المستشفيات بدورية واحدة ولمدة ثماني ساعات. أما محتاجو الرعاية الطبية الطارئة فعليهم اللجوء إلى أقسام الطوارئ، بينما يترتب على المرضى الآخرين انتظار مواعيد مقابلة الأطباء التي قد تطول كثيرا. وللتخفيف من فترات انتظار العيادات الخارجية أعتقد أن من المجدي زيادة فترات عملها وإضافة دورية عمل أخرى تبدأ من انتهاء عمل الدورية الأولى إلى منتصف الليل. طبعاً يحتاج الأمر إلى مضاعفة الكوادر الصحية العاملة في العيادات الخارجية، لكنه لا يتطلب الانتظار طويلاً لبناء منشآت جديدة وشراء معدات وأجهزة طبية إضافية، حيث يمكن استخدام المباني والأجهزة الطبية الموجودة حالياً. من جهة أخرى، تعاني بعض المستشفيات ضغوطاً هائلة على بعض الأجهزة الطبية كأجهزة الرنين المغناطيسي. والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لا تكون هناك طواقم إضافية تعمل في دوريات إضافية للتخفيف من ضغوط المراجعين. إن العمل بدوريات إضافية في العيادات الخارجية والأجهزة الطبية سيخفض التكاليف الرأسمالية للرعاية الطبية، ما سيساعد على خفض تكاليف الرعاية الصحية الإضافية ويوفر مزيداً من الوظائف للمهارات الصحية. وفي حالة زيادة الكوادر الطبية، فإن فترات انتظار المواعيد ستتقلص، وهو ما سيرفع من فرص علاج الأمراض في أوقات مبكرة ويخفض بدوره تكاليف الرعاية الطبية. تنتشر المراكز الصحية في طول البلاد وعرضها، لكن أدائها منخفض لعوامل متعددة، منها قصور الأداء الإداري في هذه المراكز، ونقص الكوادر والتجهيزات والمواد الطبية، وساعات عملها المحدودة. ويمكن رفع أداء هذه المراكز من خلال التركيز على تحسين جودة خدماتها وتزويدها بالموارد اللازمة لإجراء كشوف طبية دورية للأسر المغطاة في أي مركز. فمعدل عدد الأسر لكل مركز طبي في المملكة قد يكون بحدود ألفي أسرة. وتستطيع المراكز الصحية تقديم خدمات الفحوص الدورية لو تحسنت إدارتها وتوافرت لها الإمكانيات والموارد اللازمة. إن هذه المراكز في حاجة إلى طواقم طبية وإدارية أكثر خبرة ومهارة للتعامل مع الحالات المرضية وتخفيف الضغوط عن المستشفيات الكبيرة، فكثير من الحالات المرضية يمكن أن تعالج في هذه المراكز، ما سيوفر التكاليف ويقصر فترات انتظار المرضى في المستشفيات العامة.



كاريكاتير



وكالة
الأمم المتحدة
لإغاثة وتشغيل
اللاجئين

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18
ربيع أول 1440 هـ - 26 نوفمبر
2018م

<http://www.alhayat.com/article/4613006>



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
18 ربيع أول 1439 هـ - 26
نوفمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1720827>